د. بسام أبو عبد الله

التقارب السوري التركي.. المتضررون والمشككون!

بعد سلسلة المقالات التي كتبتها في صحيفة «الوطن» حول احتمالات المصالحة السورية التركية، والديناميات التي قد تحركها، والعوامل المباشرة وغير المباشرة لهذا التحول ومن هذه المقالات: «هل تبدو عودة العلاقات السورية التركية ممكنة؟»، ومقال يوم الخميس الماضي بعنوان «هل ستفتح البوابة السورية التركية؟»، كما تناولت في مقال آخر موضوع اللاجئين «ديناميات غير مرئية.. التعريب في مواجهة التتريك»، ظهرت ردود أفعال متباينة بعضها محق ومنطقي، وبعضها الآخر غير موضوعي، ويعتمد منهج تفكير يقوم على القطعية بين الأبيض والأسود، وأسارد ردود الأفعال المنطقية فقد تركزت على ما يلي:

– لا يمكن الوثوق بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتصريحات مسؤوليه انتخابية.

– ما الذي يضمن التحول الذي يجري الحديث عنه، وجديته؟

– أردوغان براغماتي، ويكذب في توجهاته.

– هناك تناقض في التصريحات التركية لا توحي بالارتياح.

– ما يجري في الشمال من استمرار القصف التركي للقرى السورية، وآخرها استشهاد جنود سوريين، وصدور بيان عسكري يقول: إنه سيتم الرد على أي اعتداء تركي، وهو ما حصل.

– التصريحات التركية المتتالية حول المصالحة مع ما يسمونه المعارضة السورية، واعتبار ميليشيات «قسد» إرهابية، في حين هم في إدلب معارضة معتدلة يجب التفاوض معها، وهو أمر يدعو للشك والريبة.

أطراف أخرى، كثيت أنه لا إمكانية لمصالحة سورية تركية، وأن أردوغان لن يصالح الرئيس بشار الأسد مهما حصل، والخيار هو في انتظار سقوطه الانتخابي، الذي تؤشر له استطلاعات الرأي العام حسب قولهم، وتصديق كمال كليتشدار أوغلو وشركائه في المعارضة فيما طرحوه من تصور، وحل لقضية اللاجئين من خلال التفاوض المباشر مع الدولة السورية، كما أعلن، إضافة إلى التأكيد أن المصالحة شبه مستحيلة!

في كل الأحوال أنا لست من الذين يغلقون باب النقاش والحوار، وإبداء الرأي في قضية حساسة ووطنية فيها من الآلام والدماء والدموع والشهداء والجرحى الكثير، وفيها ذكريات أليمة وقاسية، وفيها مقاومة صلبة وشجاعة للسوريين بكل مكوناتهم، وما أكتبه في «الوطن» السورية هي آراء شخصية لا تلزم أحداً، لكنها نابعة أيضاً من مبادئ معروسة في أوراحنا، دافعنا عنها جميعاً طوال عقد ونيف من الزمن، والآراء التي نطرحها أمام الرأي العام السوري هي محاولة متواضعة للإحاطة بهذه التحولات، وعوامالها العلمية، والواقعية والموضوعية بعيداً عن لغة التشنج والمزايدة، لأن هدفنا المشترك هو إيجاد المخارج والحلول، وإن أردتم مساعدة أصحاب القرار في التمهيد لهذه التحولات عبر تنوير المجتمع، والرأي العام بما سيحدث، وأسبابه من منطلق تحليلي قد يخطئ وقد يصيب، لكنه لا يلزم أصحاب القرار، ويجب أن نعتاد في سورية على هذا النمط من الطرح المسؤول عبر صحفنا، وخاصة في القضايا الوطنية الكبرى.

الآن سأطرح سؤالاً للتفكير به: هل سيسير هذا التوجه الجديد بين سورية وتركيا بسلاسة دون منغصات ودون عراقيل ودون تصريحات تريد قطع الطريق، وإبقاء الأمور على حالها لتتأكل ببطء من دون حلول وتحركات تخفف الاحتقان؟!

جوابي هو: نعم، هناك متضررون كثر من هذا التحول الذي يجري، ولتقريب المسألة سأذكر حادثة توضح كلامي، ففي ١٩ كانون الأول ٢٠١٦ تم اغتيال السفير الروسي في أنقرة المرحوم أندريه كارلوف خلال زيارته لمعرض فني في العاصمة التركية، وجرت عملية الاغتيال قبل يوم واحد من انعقاد لقاء ثلاثي روسي تركي إيراني لوزراء الدفاع والخارجية لبحث المسألة السورية، كما أن حادثة الاغتيال وقعت مع خروج آخر الإرهابيين من مدينة حلب، وبعد عملية دبلوماسية مكثفة قامت بها أطراف عديدة من الأتراك والروس لإعادة مسار العلاقات التركية الروسية إثر إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥.

هذه دقق بالتواريخ المذكورة وطريقة التعاطي سنجد ما يلي:

– إن اغتيال سفير روسي عظمى يمكن أن يتسبب بحرب بين بلدين، لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال آنذاك: إن الجريمة بلا شك استفزاز يهدف لإفساد تطبيع العلاقات الروسية التركية، وإفساد عملية السلام السورية التي تدفعها روسيا وتركيا وإيران، وأكد أن المهم أن نعرف من الذي يوجه «يد القاتل».

– جاءت عملية الاغتيال بعد الهزة التي أصابت العلاقات بين موسكو وأنقرة إثر إسقاط الطائرة الروسية.

– كان من ثمار التقارب السوري التركي الجديد إنهاء وجود الإرهابيين في حلب، والانتقال لمرحلة جديدة، أسست لمسار أستانا لاحقاً.

– القاتل الذي اغتال السفير الروسي اسمه مولود المنطناش، وهو عنصر في جهاز مكافحة الإرهاب في الشرطة التركية، وهو الجهاز الذي كان يتمتع فيه فتح الله غولين بنفوذ كبير، واعتقل هذا العنصر بسبب الاشتباه باشتراكه في محاولة الانقلاب على أردوغان في تموز ٢٠١٦، ثم أطلق سراحه، كما تبين أنه زار قطر عدة مرات، واستخدم عبارات خلال عملية الاغتيال مثل «الله أكبر»، «لن تنسى حلب»، «لن تنسى سورية»، وهو ما يؤشر إلى انزعاج جهات دولية عديدة وإقليمية من التحول في حلب، وخاصة أن قناة «الجزيرة» القطرية ربطت بين الاغتيال وسفك الدماء في سورية وحلب على حد زعمها.

إذاً هناك أطراف دولية، وأدوات داخلية تركية، كانت تريد قطع الطريق على التقارب التركي الروسي بأي شكل، وقطع المسار الجديد الروسي الإيراني التركي الذي وصل لاحقاً إلى أستانا.

اللافت في الأمر الآن أن الأطراف نفسها التي كانت تريد قطع المسار الروسي التركي، هي نفسها التي تعمل الآن على قطع الطريق أمام أي تقارب سوري تركي، منها رئيس حزب المستقبل حالياً ووزير الخارجية التركي ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، وقال بعد قمة بوتين أردوغان في سوتشي في ٥ آب الجاري إن روسيا تدفع تركيا لإجبارها على التطبيع مع النظام، وإعطاء شرعية له، وتابع كلامه: «هذا النظام مجرم، واستخدم الكيميائي ضد شعبه»، وكأنه مازال يعيش في أجواء عام ٢٠١١ و٢٠١٤، كما أنه أحد أكثر الأطراف المتزعجة من أي تقارب سوري تركي، وهو جزء من تحالف المعارضة التركية التي لم تعلق على تصريحاته.

بالمناسبة والتذكير هنا أن أحمد داود أوغلو هو من أعلن عن إسقاط الطائرة الروسية، وقتل طيارها في تشرين الثاني ٢٠١٥، وقال آنذاك: لو أتيح لي الأمر مرة أخرى سوف أسقطها!

كما أن داود أوغلو هو الرجل الوحيد الذي عبرت وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق هيلاري كلينتون والبنتاغون عن انزعاجهما الشديد من طرده من موقعه، وقالوا آنذاك: «لقد طرد رجلنا في تركيا».

إن شرح هذه الخلفيات التي هي شأن داخلي تركي بالطبع، هدفه العمل على ربط الأمور ببعضها بعضاً، كي ندرك أن التحولات المهمة لا تتم بسلاسة وهدوء، وأنها تحتاج إلى إرادة قوية، وعقل بارد، خاصة وأن المتضررين كثر، واللقاءات معقدة وصعبة، لكن بتقديري لابد من السير في هذا الطريق على وعورته وتعقيداته، لكنه طريق يحتاج للصبر والهدوء، والأمثلة التي قدمتها هي فقط للتدليل على النفس الذي اتبعه موسكو إثر اغتيال سفيرها، إذ أدركت أهداف الجهات المعادية وأحبطتها على الرغم من مصاب وألم اغتيال سفيرها.

الصراع داخل تركيا يتم الآن بين اتجاهين رئيسيين اتجاه أوراسي كان صغيراً وتوسع لاحقاً، يتحدث عن أن توجه تركيا المستقبلي يجب أن يكون مع روسيا والصين وإيران، ودول جوارها، وهذا فيه مصالح كبيرة لتركيا، واتجاه آخر أطلسي يرى أن تركيا يجب أن تبقى في توجهاتها الأساسية مع الغرب وأوروبا، وأن مصالحها مع هذه الكتلة العالمية وليس مع الكتلة الصاعدة، ويمثل هذا الاتجاه المعارضة التركية الحالية، التي يسمونها في تركيا «معارضة بايدن»، الذي كان قد أعلن منذ متى وصوله للسلطة أنه سيسقط أردوغان ديمقراطياً عبر دعم المعارضة التركية.

حلفاؤنا الروس والإيرانيون، وكذلك الصينيون، لا يرون في المعارضة التركية ورقة يمكن التعويل عليها، ولهذا نجدهم يدعون بشكل واضح جداً أردوغان اقتصادياً وسياسياً، ويسنقون الكثير من التحركات، بما في ذلك ما يخص العلاقة مع دمشق التي هي مفتاح أساسي لهذه التحولات الكبرى.

ما هو مطلوب من أنقرة بعد تصريحات مسؤوليها المتتالية، هو الانتقال من الأقوال إلى الأفعال بشكل مدروس ومطمئن لدمشق التي لا تزال لديها شكوك محقة تجاه السياسة التركية، قبل أن يكثر المتضررون من وضع العصي في العجلات، وهو أمر ليس في مصلحة التوجهات الجديدة، خاصة وأن موقف سورية قوي، ويستند إلى تضحيات هائلة وينطلق من مطالب محقة لن نتنازل عنها.

اقتتال بين إرهابيي النظام التركي في «آمنة» أردوغان المزعومة

شهدت مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي أمس توتراً إثر اندلاع اقتتال بين مجموعتين مسلحتين موالتين للاحتلال التركي، أحداهما من أبناء بلدة حيان والأخرى من ميليشيا «لواء عاصفة الشمال».

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن اشتباكات متقطعة، بالأسلحة الرشاشة الخفيفة والمتوسطة اندلعت بين مجموعة مسلحة من أهالي البلدة من جهة، وميليشيا «لواء عاصفة الشمال» من جهة أخرى بالقرب من دوار الدالة في وسط مدينة إعزاز، أدت إلى تضرر عدد من المحلات التجارية، إضافة إلى تكسير محتويات مكتب داخل فرن آلي، وسط استقدام الطرفين تعزيزات عسكرية إلى وسط المدينة، ما ينذر بتجدد الاشتباكات بأي لحظة.

ووفق المصادر، فإن الاشتباكات تسببت أيضاً بإصابة مسلح من «عاصفة الشمال» بجراح.

والإثنين الماضي، اندلع اقتتال بين مجموعتين مسلحتين موالتين للاحتلال التركي إحداهما من أبناء عشيرة العكيدات، والأخرى من ميليشيا «فرقة السلطان مراد» وسط الأحياء السكنية بمدينة رأس العين المحتلة في ريف الحسكة.

وتم خلال الاشتباكات استخدام قذائف «آر بي جي» وأسلحة ثقيلة ومتوسطة، ما تسبب بحالة من الرعب بين صفوف الأهالي، جراء استهداف منازلهم بطلقات نارية طائشة.

وجاء الاقتتال على خلفية مقتل شخص من عشيرة العكيدات على يد مسلحين من «السلطان مراد»، بعد محاولتهم سرقة دراجته النارية وإطلاق النار عليه.

وتشهد المناطق التي تحتلها القوات التركية في شمال وشمال شرق سورية وتنتشر فيها أيضاً مرتزقتها، اقتتالاً مستمراً بين هؤلاء المرتزقة بسبب خلافات على المسروقات وطرق التهريب ووسط النفوذ، وسط حالات فلتان أمني وفوضى انتشار السلاح التي تسود تلك المناطق.

وكالات

أكد أن أردوغان وداود أوغلو أوصلا العلاقات مع سورية إلى «الانهيار»

مسؤول سابق في «العدالة والتنمية» يؤيد الحوار مع الحكومة السورية

مدرعات الجيش الاحتلال التركي تخرج من إحدى نقاط مراقبته غير الشرعية في محافظة إدلب (عن الانترنت – أرشيف)

أكد وزير الخارجية التركي السابق، بشار ياكيش، أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته السابق، أحمد داود أوغلو، الذي شغل أيضاً منصب رئيس الوزراء انتهجا سياسة خاطئة خلال سورية أوصلت العلاقات بين البلدين إلى نقطة «الانهيار»، مبدياً في الوقت ذاته تأييده للحوار مع الحكومة السورية.

ياكيش الذي يعد من بين الأسماء التي أسست حزب «العدالة والتنمية» الإخواني الحاكم في تركيا ويتزعمه أردوغان، جاء كلامه خلال لقاء مع وسائل إعلام تركية، وذلك وفق ما نقلت وقائع إلكترونية معارضة.

وأعلن ياكيش الذي شغل منصب وزير الخارجية في عام ٢٠٠٢، أن داود أوغلو الذي أشغل عن «العدالة والتنمية» قبل أعوام وشكل حزبًا تحت مسمى «حزب المستقبل»، مسؤول عن تدهور العلاقات مع سورية ولاسيما بسبب تخداته في الشؤون السورية الداخلية، باقتراحه على القيادة السورية ضم أسماء من جماعة «الإخوان المسلمين» الإرهابية إلى الحكومة وهو ما رفضته الحكومة السورية.

وارتكبت جماعة «الإخوان المسلمين» في سورية جرائم إرهابية وحشية ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين واغتيالات لشخصيات وطنية في ثمانينات القرن الماضي، وتشهث من جديد مع شن الحرب الإرهابية على سورية منذ العام ٢٠١١ حيث شكلت تنظيمات إرهابية لمقاتلة الجيش العربي السوري وتدمير البلاد وقتل السوريين، وقد لاقت تلك التنظيمات دعماً مالياً ولوجستياً من نظام أردوغان.

وكان دعم نظام أردوغان خلال سنوات الحرب على سورية بأقي التنظيمات الإرهابية بالمال والسلاح وأقام لها معسكرات تدريب على الأراضي التركية وسهل دخول عشرات آلاف الإرهابيين الأجانب من شتى أصقاع العالم إلى الأراضي السورية.

وقال ياكيش: إن كلاً من داود أوغلو وأردوغان اتبعا سياسة خاطئة فيما يتعلق بسورية، أوصلت العلاقات إلى نقطة الانهيار.

وردًا على سؤال حول تدهور العلاقات بين البلدين ومن ثم عودة الحديث عنها مجدداً، أشار ياكيش إلى أنه يرحّب بعودة العلاقات بعد انقطاعها لفترة طويلة، إلا أنه أكد أن داود أوغلو كان عاملاً مهماً في اضطرابها.

وخلال السنوات الماضية، شهد «العدالة والتنمية» الحاكم الذي يتزعمه أردوغان انشقاقات في صفوف أعضائه وقياداته نتيجة النهج الاستبدادي الذي يتبعه والمسجلات داخل الحزب حول مسؤولية أعضائه عن دعم الإرهاب في سورية إضافة إلى قضايا الفساد التي تعصف بالحزب.

وتوالت الاستقالات من صفوف حزب أردوغان منذ عام ٢٠١٩ حيث بدأت بإعلان نائب رئيس الوزراء الأسبق علي باباجان استقالته من عضويته التأسيسية بالحزب لبقوم بعدها بأشهر قليلة رئيس الوزراء الأسبق داود أوغلو بتقديم استقالته وتأسيس كل منهما حزباً مستقلاً معارضاً للنظام.

وتزامنت موجة الاستقالات الأولى من الحزب مع صدور نتائج الانتخابات البلدية في الـ ٣١ من آذار ٢٠١٩ التي حققت فيها المعارضة التركية فوزاً كبيراً بالبلديات الكبرى.

والإثنين الماضي أشار نائب رئيس «العدالة والتنمية» حياتي يازجي إلى إمكانية فتح قناة تواصل مع الحكومة السورية وأن تصبح العلاقات الثنائية بين أنقرة ودمشق مباشرة، وذلك خلال مقابلة تلفزيونية، تطرّق فيها إلى تصريح رئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشلي الذي أيد العودة إلى الحوار مع دمشق وقال: «لإيجاد حل للصراع يجب إبقاء قناة الحوار مفتوحة بشكل مباشر».

وفي نيسان العام ٢٠٢٠ اعترف داود أوغلو بتورط النظام التركي في الحرب على سورية محاولاً تبرئة نفسه مما آل إليه الوضع فيها ولاسيما في الشمال ومحملاً أردوغان شخصياً مسؤولية ذلك.

ووفق داود أوغلو، فإن «عصابة أحاط أردوغان نفسه بها» مشيراً إلى أن الأخير «ارتكب أخطاء فادحة في السياستين الداخلية والخارجية ولاسيما تلك المتعلقة بسورية».

داود أوغلو صاحب نظرية «صفر مشاكل» حول هذه النظرية إلى «صفر أصدقاء» وخاصة فيما يتعلق بجيران تركيا ولاسيما سورية التي لم يتورع نظام أردوغان عن دعم الإرهاب فيها بكل الوسائل والعدوان على أراضيها واحتلال أجزاء منها.

يضاف إلى ذلك السياسات التي انتهجها هذا النظام حيال قبرص وعدد من الدول الأوروبية أفقدته أي مصداقية.

وكالات

«قسد» تعتقل ٢١ شخصاً من «مخيم الهول»

اعتقلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» ٢١ شخصاً بينهم نساء عراقيات من «مخيم الهول» بريف الحسكة الجنوبي الشرقي، وذلك بعد نقل عدد من مسلحيها بداخله خلال الشهر الجاري.

ونشرت مواقع إلكترونية معارضة، أن مجموعات مسلحة من «قسد» داهمت صباح أمس القسم الخاص في المخيم وأغلقت جميع المداخل، وشنت حملة اعتقالات بحق نساء عراقيات اتهمتهن بتنفيذ عمليات «اغتيال» بحق مسلحين من «قسد».

ونقلت المواقع عن مصدر أن «عدد المعتقلات بلغ ٦ سيدات بعضهن مع أطفالهن إضافة إلى ١٥ شاباً»، مشيراً إلى أن «قسد كثفت في الآونة الأخيرة من ضغطها وتضييقها على أقسام المخيم التي تضم عوائل تنظيم داعش، بعد تزايد عمليات الاغتيال التي طالت خمسة مسلحين تابعين لأمن المخيم خلال آب الحالي».

ويوم الجمعة الماضي، عثرت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لـ«قسد» على أحد مسلحيها مقتولاً بسلاح أبيض ضمن القسم السادس من المخيم، وذلك بعد بلاغ بوجود جثة في أحد الحمامات العامة.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال وشمال شرق البلاد والتي يعد «مخيم الهول» أكبرها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من عوائل مسلحي تنظيم داعش وأسرهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

كما نقلت «قسد» الأحد الماضي إلى جانب مجموعات من «الأسايش» عمليات دهم واعتقال ضمن القطاع الرابع من «مخيم الهول» الذي يضم أسراً من تنظيم داعش.

وتزايدت في الآونة الأخيرة، جرائم القتل داخل المخيم الذي يقطنه أكثر من ٥٤ ألف شخص، ويشهد حالة من الانفلات الأمني وسط عجز «قسد» عن ضبط الأوضاع في داخله، فضلاً عن الأوضاع الصعبة التي يعيشها قاطنوه، حيث يعانون نقصاً حاداً في الخدمات بشكل عام والخدمات الطبية بشكل خاص.

وكالات

النظام التركي ومرتزقته يواصلون الاعتداء على محطة مياه علوك

أهالي الحسكة عطشى لليوم الخامس عشر على التوالي

آزمة مياه خانقة لليوم الـ ١٥ ا في مدينة الحسكة على خلفية اعتداءات قوات الاحتلال التركي على مشروع مياه علوك في رأس العين المحتلة (عن الانترنت – أرشيف)

لليوم الخامس عشر على التوالي، واصلت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية، أمس، الاعتداءات على مشروع مياه علوك في ريف مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة الشمالي، وسط تصعيد النظام التركي من عدوانه على المنطقة، وفشله في احتلال مناطق جديدة لإقامة ما تسمى «المنطقة الآمنة» بعمق ٣٠ كم.

ونقلت وكالة «سانا» عن مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب في محافظة الحسكة محمود العكلة وقد أن المجموعات الإرهابية الموجودة ضمن مناطق سيطرة الاحتلال التركي في ريف مدينة رأس العين لا تزال تعتدي على محطة مياه علوك والخطوط الكهربائية المغذية لها حيث تستمر عمليات سرقة الكهرباء القادمة من محطة كهرباء الدرباسية باتجاه محطة علوك وما يرافق ذلك من عمليات فصل كهربائي متكررة نتيجة الحمولات الزائدة.

ولفت العكلة إلى أنه نتيجة الأوضاع الأمنية والاعتداءات التركية المستمرة على منطقة ريف رأس العين الشمالي لم تتمكن ورشات الصيانة في مؤسسة المياه خلال اليومين الماضيين من التوجه إلى محطة علوك لصيانة الأعطال التي تطرأ على غواطس المياه والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية، وبالتالي فإن المحطة تعمل حالياً بطاقتها الإنتاجية الدنيا في انتظار تحسن الظروف لدخول المحطة مجدداً.

بشار إلى أن مؤسسة المياه تقسم مدينة الحسكة والأحياء المحيطة بها إلى ستة قطاعات للضخ وقد تمتد فترة قطع المياه عن كل قطاع لمدة تقرب من العشرين يوماً نتيجة التعديات والتجاوزات التي يقوم بها مرتزقة الاحتلال التركي.

وفي الثامن من حزيران الماضي، وضعت المؤسسة محطتي تحلية مياه في مدينة الحسكة بالخدمة لتأمين جزء من احتياجات الأهالي من مياه الشرب في حال توقف محطة مياه علوك عن العمل.

وبين العكلة، حينها أن المؤسسة شغلت محطتين من أصل ٢٠ محطة تم تركيبها في مركز مدينة الحسكة ١٦ منها مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» بالتعاون مع «منظمة الهلال الأحمر العربي السوري»، وأربع محطات مقدمة من وزارة الموارد المائية، لافتاً إلى أن كمية المياه المنتجة في حال تشغيل المحطات كاملة ستبلغ ٢٠٠٠ متر مكعب في الساعة من المياه الصالحة للشرب.

ونوه العكلة بأن المحطات سيتم تشغيلها فقط عند حالات الطوارئ لتأمين مياه الشرب للمواطنين وخاصة أن المصدر الأساسي لمياه الشرب في محطة علوك الواقعة في مدينة رأس العين المحتلة يتعرض لانتهاكات متواصلة من قبل الاحتلال التركي.

وبعد اندلاع الأزمة في سورية منتصف آذار ٢٠١١ احتل النظام التركي العديد من المدن والبلدات والقرى في شمال سورية من بينها مدينة رأس العين شمال الحسكة التي تقع فيها محطة علوك التي تغذي مدينة الحسكة وريفها بمياه الشرب.

وعمد الاحتلال التركي وميليشياته عشرات المرات إلى قطع مياه المحطة عن أكثر من مليون نسمة يعيشون في مدينة الحسكة وريفها، وعاش خلالها الأهالي معاناة كبيرة في تأمين المياه في حين تبذل الجهات الحكومية السورية الشرعية في كل مرة جهوداً كبيرة بتأمين المياه للأهالي من خلال الصهاريج.

وفي الرابع عشر من كانون الأول الماضي أدانت سورية في رسالة بعثت بها وزارة الخارجية والمغتربين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الممارسات الإجرامية المتكررة لقوات الاحتلال التركي على الشعب السوري، وعلى سيادتها وسلامتها الإقليمية بأساليب وطرق متعددة وتكرار قطع المياه عن أهالي الحسكة، والتجمعات المحيطة بها، مطالبة مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة بالتدخل الفوري لإلزام النظام التركي، بإعادة تشغيل محطة مياه علوك ووضع حد لانتهاكاته ومطالبته بإنهاء عدوانه واحتلاله لأجزاء من الأراضي السورية.

وكالات

شددت على أن أي حوار أو تواصل رسمي مع أميركا لن يكون إلا علنياً

سورية تنفي اتهامات بايدن باختطاف أو إخفاء مواطنين أميركيين وتصفها بـ«الباطلة»

نفت سورية أمس، أن تكون اختطفت أو أخفت أي مواطن أميركي دخل إلى أراضيها أو أقام في المناطق التي تخضع لسيادة وسلطة الحكومة السورية، ووصفت تصريحات الإدارة الأميركية معلقة بالرئيس جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن التي تضمنت اتهامات للحكومة السورية باختطاف أو اعتقال مواطنين أميركيين من بينهم أوستن تايس بأنها «باطلة وبعيدة عن المنطق»، مشددة على أن أي حوار أو تواصل رسمي مع الجانب الحكومي الأميركي لن يكون إلا علنياً ومؤسساً على قاعدة احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي بيان لها، قالت وزارة الخارجية والمغتربين: «صدرت في الأسبوع الماضي تصريحات مضللة وبعيدة عن المنطق من الإدارة الأميركية مملثة بالرئيس الأميركي ووزير خارجيته تضمنت اتهامات باطلة للحكومة السورية باختطاف أو اعتقال مواطنين أميركيين من بينهم أوستن تايس العسكري في الجيش الأميركي والذي اعترفت الحكومة الأميركية منذ سنوات مضت بأنه دخل وغيره من الأميركيين إلى أراضي الجمهورية العربية السورية بشكل غير شرعي».

وأوضحت الوزارة في البيان الذي نقلته وكالة «سانا»، أن هؤلاء المواطنين الأميركيين الذين تتحدث عنهم إدارة واشنطن، كانوا يتواصلون مع مجموعات إرهابية مسلحة كانت تسيطر على بعض المناطق في سورية والتي لا يزال بعضها موجوداً وينشط ويمارس الإرهاب ويحمل السلاح تحت غطاء وحماية القوات الأميركية التي في سورية بشكل غير شرعي أو القوات التركية المحتلة سواء في الشمال الشرقي أو في الشمال الغربي من سورية.

وشددت الوزارة على أن «الحكومة السورية تنفي أن تكون قد اختطفت أو أخفت أي مواطن أميركي دخل إلى أراضيها أو أقام في المناطق التي تخضع لسيادة وسلطة الحكومة السورية وهي ملتزمة بمبادئ القانون الدولي وبأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية».

وأضافت: «سورية تلفت انتباه الرأي العام الأميركي والمسؤولين الأميركيين إلى أن حكومة بلادهم هي من خرقت أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية وأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية حين غضت الطرف بل شجعت العشرات من المواطنين الأميركيين على السفر إلى سورية والدخول إلى أراضيها دون إذن من حكومتها وبشكل غير شرعي عبر معابر حدودية غير نظامية وبالتسلل إلى مناطق تسيطر عليها جماعات إرهابية مسلحة».

وأكدت الوزارة، «أن أي حوار أو تواصل رسمي مع الجانب الحكومي الأميركي لن يكون إلا علنياً ومؤسساً على قاعدة احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

ودعت الوزارة الجانب الأميركي بشكل فوري وغير مشروط، سحب قواته العسكرية التي على أراضي سورية بشكل غير شرعي والامتناع عن سرقة وتهريب النفط والقمح السوري ورفع الغطاء والحماية عن الجماعات الانفصالية المسلحة وعن الجماعات الإرهابية المسلحة التي تتواجد في قاعدة «التنف» العسكرية الأميركية غير الشرعية ووضع حد نهائي وغير مشروط للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من الإدارات الأميركية المتعاقبة على الشعب السوري.

وختمت الخارجية بيانها بالقول: «إن ربع الحقيقة ليس بحقيقة بل هو تشويه متعمد لها وعلى الإدارة الأميركية أن تعترف أمام أهالي المواطنين الأميركيين بأنها هي من شجعتهم على السفر إلى سورية والتعامل مع الجماعات الإرهابية المسلحة تحت ذرائع مختلفة دون أن تقيم أي وزن لأمنهم وسلامتهم وحياتهم»

ويوم الإثنين، ذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس، أن واشنطن تواصلت «بشكل مباشر مع مسؤولين سوريين» للإفراج عن الصحفي الأميركي أوستن تايس المحتجز في سورية منذ ١٠ سنوات!، رافضاً التعليق على تفاصيل المحادثات الأميركية – السورية، بما في ذلك المستويات التي بذلت فيها الجهود، وذلك حسب وكالة «الأناضول» التركية.

وأضاف: «سنسعى وراء كل فرصة للتواصل معهم حال شعرنا أن ذلك يسهم بعودة أوستن إلى الوطن».

وصادف يوم الـ١٤ من الشهر الجاري، الذكرى السنوية العاشرة لاختفاء تايس، حيث أصدر بايدن، الأربعاء الماضي، بياناً زعم فيه أن السلطات السورية هي من اختطفته، وأضاف: «لقد طلبنا مراراً من الحكومة السورية العمل معنا حتى نتمكن من إعادة أوستن إلى الوطن». داعيا سورية إلى ما سماه «وضع نهاية لذلك ومساعدتنا في إعادته إلى الوطن». وقال «لا أولوية أعلى في إدارتي من إعادة الأميركيين المحتجزين ظلماً في الخارج» إلى الديار، وأضاف: «هذا تعهد قطعته للشعب الأميركي ولوالدي أوستن، وأنا مصمم على الوفاء به».

وينفس اليوم، طالب بلينكن في بيان المسؤولين السوريين بما سماه «الوفاء بالتزاماتهم» بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية «بالاعتراف باحتجاز» تايس وكل مواطن أميركي آخر محتجز في سورية!.

وتبع ذلك، نقل شبكة CNN الجمعة عن مصدرين مطلع ومسؤول رفيع في إدارة بايدن أن الإدارة الأميركية أجرت اتصالات مباشرة مع الحكومة السورية لمعرفة مصير تايس.

وقال المصدر المطلع: إنه «كان هناك عدد من التفاعلات المباشرة – لم يحدث أي منها في دمشق – لكنها لم تسفر حتى الآن عن أي تقدم»، في حين زعم المصدر المسؤول أنه جرى تواصل مباشر مع الحكومة السورية، وإن ذلك كان أحد السبل المتعددة التي تتبعها الإدارة في محاولة لـ«تحرير تايس».

وتؤكد المعلومات في دمشق، أن تايس ليس صحفياً وإنما عميل متعاقد مع الاستخبارات الأميركية دخل الأراضي السورية بطريقة التهريب عام ٢٠١٢ وزار مناطق عديدة كانت قد خرجت حينها عن سيطرة الجيش العربي السوري، ووصل إلى الغوطة الشرقية مكلفاً مهمة تجهيز وإعداد «جهاديين» لمحاربة القوات السورية، لكنه اختفى هناك بظروف غامضة ولم يعرف مصيره حتى الآن، وترجح المعلومات أن يكون اختفاؤه ناجماً عن صراع جماعات متطرفة نشأت حديثاً في الغوطة الشرقية.

وكالات

عون أكد أن سعي بعض الدول لدمج اللاجئين بالمجتمع جريمة لن يقبل لبنان بها

السفير علي: دمشق وفرت كل تسهيلات العودة وبيروت خطت خطوة إيجابية

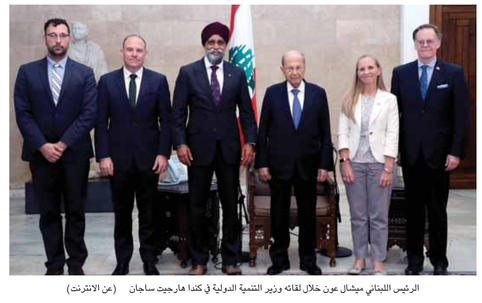

الرئيس اللبناني ميشال عون خلال لقائه وزير التنمية الدولية في كندا هاريجت ساجان (عن الانترنت)

شدد الرئيس اللبناني ميشال عون على أن «سعي بعض الدول لدمج اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان بالمجتمع اللبناني، جريمة لن يقبل لبنان بها مهما كلّف الأمر»، في حين أكد سفير سورية في لبنان علي عبد الكريم علي، أمس، أن الدولة السورية وفرت كل التسهيلات لعودة اللاجئين، وتحتاج عودة أبنائها إلى منافقهم، ليشاركوا في إعمار ما هدمته الحرب، معتبراً أن الدولة اللبنانية خطت خطوة إيجابية في اتجاه عودتهم.

ونقل موقع «النشرة» اللبناني عن علي قوله في حديث إذاعي: إن «الدولة اللبنانية خطت خطوة إيجابية في اتجاه عودة اللاجئين، أما الدولة السورية فكل التسهيلات للعودة موجودة»، وأكد أن «الدولة السورية معنية وتحتاج عودة أبنائها إلى مناطقهم، ليشاركوا في إعمار ما هدمته هذه الحرب وليعيدوا إلى سورية حضورها وتنمية النسيج الاجتماعي».

وأوضح أن «الشعب السوري راغب بالعودة ولكن الدول الغربية تثير لديه الهواجس، وأرجو أن يبقى صوت لبنان عالياً في التعاون مع الدولة السورية لعودة أبنائها». واعتبر أن «مصلحة السوري العودة إلى سورية، ومصلحة لبنان، تمر الحدود والتنسيق في هذا المجال ليفتح أمام العودة».

وأضاف: «الحرب على سورية كلفت لبنان الكثير، وأوضحت الوزارة في البيان الذي نقلته وكالة «سانا»، أن هؤلاء المواطنين الذين تتحدث عنهم إدارة واشنطن، كانوا يتواصلون مع مجموعات إرهابية مسلحة كانت تسيطر على بعض المناطق في سورية والتي لا يزال بعضها موجوداً وينشط ويمارس الإرهاب ويحمل السلاح تحت غطاء وحماية القوات الأميركية التي في سورية بشكل غير شرعي والقوات التركية المحتلة سواء في الشمال الشرقي أو في الشمال الغربي من سورية.

وشددت الوزارة على أن «الحكومة السورية تنفي أن تكون قد اختطفت أو أخفت أي مواطن أميركي دخل إلى أراضيها أو أقام في المناطق التي تخضع لسيادة وسلطة الحكومة السورية وهي ملتزمة بمبادئ القانون الدولي وبأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية».

وأضافت: «سورية تلفت انتباه الرأي العام على دفعات خلال السنوات الماضية الأمن العام اللبناني، ولم يبلغوا عن أي مضايقات تعرضوا لها بعد عودتهم، فضلاً عن أن المسؤولين السوريين يقولون رسمياً أنهم يريدون عودة أبناء بلدهم الراغبين في العودة».

وقال: «خيال هذه الوقائع، بتنا نشك من المواقف التي تتخذها بعض الدول والمنظمات، فإذا كان الهدف توطين اللاجئين السوريين في لبنان، فإننا نرفض ذلك رفضاً قاطعاً كما رفضنا سابقاً توطين الفلسطينيين على أرضنا».

وأكد، أن لبنان طالب مراراً المنظمات الدولية بتقديم المساعدات المخصصة للاجئين السوريين في الأراضي السورية وليس في لبنان، لأن هذه الخطوة تشجعهم على العودة، وقال: «إن طلبات لبنان في هذا الصدد لم تلقَ تجاوباً، وهو أمر يثير قلقنا لما يمكن أ